الأمم المتحدة

E/CN.3/2012/13*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (ي) من جدول الأعمال المؤقت**.

بنود للمناقشة واتخاذ القرار

الأطر الوطنية لضمان الجودة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بناءً على طلب اللجنة الإحصائية في دورتيها الحادية والأربعين والثانية والأربعين (انظر E/2010/24، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠١/٤١ و E/2011/24، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٥/٤٢). ويصف هذا التقرير العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة تماشياً مع الولاية التي كلفته بها اللجنة ، وهي (أ) وضع نموذج إطار وطني عام لضمان الجودة مع مراعاة أطر الجودة القائمة وإجراء تناظر معها؛ (ب) وتوليف مجموعة من المبادئ التوجيهية لإرفاقها بالنموذج؛ (ج) وتجميع مسرد بالمصطلحات الرئيسية المتصلة بالجودة؛ (د) وإنشاء قائمة جرد إلكترونية بالوثائق والوصلات إلى الأدوات والمراجع الوطنية والدولية للجودة؛ (هـ) وتحسين وتحديث الموقع الشبكي المتعلق بالأطر الوطنية لضمان الجودة الذي تتعهده شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

** E/CN.3/2012/1.

100112 090112 11-64233 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتُقدَّم إلى اللجنة أيضا وثيقةُ معلوماتٍ أساسية منفصلة تتضمن نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المرفقة، وقوائم الأدوات والمراجع، والتناظر المفصل الذي يبين تطابق هذا النموذج مع عدد من أطر الجودة القائمة، والوصلات إلى المسرد الإلكتروني والموقع الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة.

واللجنة مدعوة إلى الموافقة على نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة وإلى إبداء آرائها بشأن المبادئ التوجيهية والمسرد والأدوات والمراجع والموقع الشبكي.

أولا – مقدمة

١ – كان معروضاً على اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين تقرير أعدته هيئة الإحصاءات الكندية يتضمن استعراضاً برنامجياً للأطر الوطنية لضمان الجودة (E/CN.3/2010/2). وقد شجع هذا التقرير الذي يستند إلى عملية تشاور عالمية المكاتب الإحصائية الوطنية على استخدام إطار وطني لضمان الجودة، وقدم وصفاً لعناصره الأساسية. وناقشت اللجنة ثلاثة نماذج مختلفة لهذا الإطار ثم دعت فريقاً من الخبراء (المقرر ١٠١/٤١) إلى الاضطلاع بمهمة وضع نموذج إطار عام من أجل مساعدة البلدان التي قد ترغب في صياغة الإطار الوطني لضمان الجودة الخاص بها أو مواصلة تحسين الإطار القائم. وأقرت اللجنة بأن وضع نموذج إطار وطني عام لضمان الجودة يقترن بمبادئ توجيهية بشأن كيفية وضع هذا الإطار أكثر واقعية من وضع إطار عام مناسب للجميع، الذي اعتبر أنه غير عملي.

ثانياً – إنشاء فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة وبرنامج عمله

ألف – أعضاء فريق الخبراء

٢ – تأسس فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة في آب/أغسطس ٢٠١٠. ودعي ممثلو ١٧ بلداً إلى أن يكونوا أعضاء في هذا الفريق، وهذه البلدان هي: إندونيسيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وقطر، وكندا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والنرويج، والنيجر، واليابان. ودعي كل من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة

الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا للمشاركة في هذا الفريق بصفة مراقبين. ووافقت جنوب أفريقيا على رئاسة فريق الخبراء وستتولى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مهام الأمانة.

باء – برنامج العمل

٣ – اضطلع فريق الخبراء، وفقاً لاختصاصاته، بعمله بالكامل من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية والمؤتمرات الهاتفية أثناء المراحل الأولى لإنشائه. وقدم تقريراً مرحلياً إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين (E/CN.3/2011/33) أوجز فيه الجولة الأولى من الأنشطة والمناقشات التي اضطلع بها، وهي استعراض لخبرات الأعضاء في وضع إطار وطني لضمان الجودة أو استخدامه؛ والمشاكل والعقبات التي ظهرت أو يتوقع أن تنشأ لدى وضع إطار وطني لضمان الجودة وتنفيذه؛ والآراء بشأن الاحتياجات والأولويات الرئيسية من منظور قطري إزاء وضع إطار وطني لضمان الجودة وتنفيذه.

٤ – وأحاطت اللجنة علماً ببرنامج فريق الخبراء للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على النحو المبين في التقرير المرحلي، الذي يتضمن العناصر المحددة التالية:

(أ) وضع نموذج إطار وطني عام لضمان الجودة؛

(ب) إجراء عملية تناظر بين الأطر القائمة والنموذج؛

(ج) وضع المبادئ التوجيهية لإرفاقها بالنموذج؛

(د) تحديد واستعراض ممارسات الجودة الحالية وآلياتها وأدواتها القائمة؛ وإدراج وصلات/وثائق إضافية بشأنها على الموقع الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة[(١)]؛

(هـ) استعراض مصطلحات الجودة المستخدمة حالياً وتوضيحها ووضع مسرد بالمصطلحات المتصلة بالجودة؛

(و) وضع مواد تدريب لاستخدامها في التدريب؛

(ز) تحديد الممارسات التي تشكل المعايير الدنيا المستصوبة؛

(ح) صياغة المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات والأمثلة والمؤشرات العملية القابلة للقياس.

(١) يمكن الوصول إلى الموقع الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة، الذي تتعهده شعبة الإحصاءات، على العنوان التالي: http://unstats.un.org/unsd/dnss/QualityNQAF/nqaf.aspx.

٥ - ومع أن فريق الخبراء أتم عمله الأولي بنجاح عبر تبادل الرسائل الإلكترونية والمؤتمرات الهاتفية، اتضح أنه يتعين إجراء مناقشات واتخاذ قرارات في إطار اجتماع يكون فعلياً وليس ''افتراضياً''. وبالتالي، نظمت شعبة الإحصاءات اجتماعاً لفريق الخبراء في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ركز فيه الأعضاء المشاركون من ثمانية بلدان، وثلاث وكالات ومنظمات دولية، ولجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات بوجه خاص على المسائل التالية: (أ) وضع عناصر نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة وتصنيفها بصيغتها النهائية؛ (ب) واستعراض عملية التناظر بين نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة وأطر الجودة الأخرى؛ (ج) والاتفاق على مضمون مجموعة المبادئ التوجيهية التي سترفق بهذا النموذج. ويقدم الفرع الثالث أدناه عرضاً شاملاً ومفصلاً عن مختلف عناصر عمل فريق الخبراء كما ترد في الفقرة ٤ أعلاه.

ثالثاً - العناصر الداعمة لتصميم إطار وطني لضمان الجودة

ألف - نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة

٦ - يرد نموذج الإطار الوطني العام لضمان لجودة الذي وضعه فريق الخبراء في المرفق الأول. وهو ينقسم إلى خمسة فروع: (أ) سياق الجودة؛ (ب) مفاهيم الجودة وأطرها؛ (ج) المبادئ التوجيهية لضمان الجودة؛ (د) تقييم الجودة والإبلاغ عنها؛ (هـ) إطار الجودة والأطر الإدارية الأخرى. وركز فريق الخبراء عمله بصفة أساسية على الفروع المتعلقة بمفاهيم الجودة وأطرها وضمانها.

٧ - ونوقش مضمون النموذج مناقشة وافية أثناء تبادل الرسائل الإلكترونية وخلال الاجتماع على حد سواء. واستند مضمون النموذج في بادئ الأمر إلى المقترحات الثلاثة الواردة في التقرير الذي قدمته هيئة الإحصاءات الكندية إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين، ثم أدمج في صيغته النهائية عناصر هذه المقترحات الثلاثة مع إضافة عناصر أخرى وإعادة تنظيمها بموافقة أعضاء فريق الخبراء، بحيث يصلح لطائفة واسعة من البلدان.

٨ - ويُستهدف تطبيق النموذج أو تنفيذه طوعياً أي أنه لا يتمثل الغرض من هذا النموذج في أن يكون توجيهياً أو أن ينظر إليه على أنه يلزم الاستعاضة به عن أطر جودة أخرى اعتمدها مكتب إحصائي وطني لبلد ما أو يستخدمها بالفعل. والغرض من نموذج الإطار الوطني العام لمراقبة الجودة أن يكون أداة لتوفير الهيكل العام الذي يمكن لفرادى الأطر الوطنية القطرية لضمان الجودة أن توضع ضمنه.

٩ - وعملاً بالفقرة (ج) من مقرر اللجنة الإحصائية ١٠١/٤١، صمم نموذج الإطار بما يكفي من المرونة لإفساح المجال أمام البلدان التي تختار تطبيقه بأن تأخذ الظروف الوطنية في الاعتبار. وفي هذ الصدد، يمكن لعناصر النموذج التي قد تكون الأكثر قابلية للتطبيق وأهمية لبلد ما أن تحدث أثراً آخر مختلفاً كل الاختلاف، وفقاً لعوامل من قبيل مرحلة التنمية، والموارد المتاحة، والبيئة المؤسسية التي يعمل فيها البلد، وأكثر شواغله الراهنة إلحاحاً من منظور سياسات الجودة.

١٠ - ولا يتوقع من المكاتب الإحصائية الوطنية أن تطبق تلقائياً جميع عناصر نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة، كما لا يفترض أن تكون العناصر والآليات المختارة المبينة في المبادئ التوجيهية المرفقة شاملة أو أن يتسنى تطبيقها على جميع المكاتب الإحصائية الوطنية بصورة متجانسة وبالطريقة نفسها. غير أن فريق الخبراء يوافق على أن هذا النموذج يشكل إطاراً تنظيمياً مفيداً، وهيكلاً موحداً تُقيَّد في إطاره المجموعة الكاملة من مفاهيم الجودة وسياساتها وممارساتها الراهنة، وتوضع إحالات مرجعية لها. وباستخدام الهيكل الموصى به كنقطة انطلاق، تشجع المكاتب الإحصائية على أن تحدد بأنفسها أنسب الوجوه لحالاتها الخاصة وعلى أن تبني وفقاً لذلك إطاراً يلائم احتياجاتها. وكان إنشاء وكالة وطنية لإطار من أجل وكالة وطنية أخرى المفهوم الذي استرشد به فريق الخبراء في عمله.

باء - إجراء تناظر بين نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والأطر القائمة

١١ - سعياً لوضع نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة، انطلق فريق الخبراء، كما أوصت بذلك اللجنة الإحصائية، من استخدام أطر الجودة القائمة التي قام بمواءمة نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة معها قدر المستطاع، بحيث لا يضطر إلى ''البدء من الصفر''. ولدى تصميم هذا النموذج، تقيد الفريق قدر الإمكان بمبدأ التطابق مع المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، وإطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي، وإطار ضمان الجودة لهيئة الإحصاءات الكندية، ومقترح وضع هيكل المدونة الإقليمية للممارسات الإحصائية السليمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستتيح عملية التناظر التي أجراها فريق الخبراء بين نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة وكل من الأطر المذكورة أعلاه تقديم المساعدة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية لمواءمة أطرها لضمان الجودة مع أطر ضمان الجودة للمنظمات الإقليمية أو الدولية. ويرد جدول موجز لهذا التطابق في المرفق الثاني من هذه الوثيقة ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلا عن الأطر الوطنية لضمان الجودة متاح على موقعها الشبكي[1].

جيم – لمحة عامة عن المبادئ التوجيهية لنموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة

١٢ – ترد المبادئ التوجيهية المفصلة المصممة لإرفاق كل عنصر من عناصر النموذج في وثيقة معلومات أساسية نظراً لاتساع نطاقها. وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية شروحاً عامة لعناصر الفروع ١ و ٢ و ٤ و ٥ من النموذج. وتشكل صلب هذه المبادئ التوجيهية التوصيفات المفصلة الواردة للفرع ٣ من النموذج، المعروفة بالبنود المرقمة للإطار الوطني لضمان الجودة، أي الإطار الوطني لضمان الجودة ١ إلى الإطار الوطني لضمان الجودة ٩ (انظر المرفق الأول). وتطابق هذه البنود بصفة أساسية ''المبادئ'' الواردة في المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء و ''العناصر'' الواردة في إطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي. ويقابل كل بند مرقم في الإطار الوطني لضمان الجودة وصف، تليه عناصر يتعين ضمان توافرها (تقابل ''المؤشرات'' المستخدمة للدلالة على الممارسات السليمة في الأطر الأخرى)، إلى جانب إدراج آليات داعمة. وحين اقتضى الأمر، تكررت العناصر والآليات نفسها عن قصد في عدد من مختلف بنود الأطر الوطنية لضمان الجودة، لتأكيد الجانب متعدد الأبعاد للجودة ولإفساح المجال أمام القراء لاستخدام أجزاء من الإطار بصورة مستقلة.

١٣ – وفي ما يتعلق بتصميم أو استعراض قاعدة للبيانات أو نواتج أو إحصاءات محددة، لا بد من أن يتبين لمقدمي البيانات الذين يقومون بتصميم جمع إحصائي أو منتج إحصائي يلائم الغرض الذي وضع من أجله أنه من المفيد استعراض مجموعة الأسئلة المطروحة في قائمة العناصر، ويسري هذا أيضا على القراء الآخرين الذين يحاولون اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ما إذا كانت الإحصاءات المنتجة صالحة للاستخدام أو تتسم بمستوى مقبول من الجودة لتحقيق أغراضهم.

١٤ – ولتقديم المزيد من المعلومات ومساعدة القارئ على ''استهداف'' التوجيهات الإضافية بشأن فرادى بنود الأطر الوطنية لضمان الجودة، ترد في مرفق لهذه المبادئ التوجيهية قائمة بالمراجع المختارة والأدوات المصممة وطنياً ودولياً الخاصة بكل بند من بنود الأطر الوطنية لضمان الجودة البالغ عددها ١٩ بنداً. وهذه القائمة مجموعة فرعية من قائمة المراجع المعدة تبعاً للترتيب الأبجدي للبلدان والمنظمات والمتاحة على الموقع الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة.

دال – موقع الأمم المتحدة الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة

١٥ – بناء على ما أوصت به اللجنة الإحصائية، واصلت شعبة الإحصاءات العمل على تطوير موقعها الشبكي المتعلق بضمان الجودة، الذي أنشئ ليكون بمثابة منتدى لتبادل المعلومات والخبرات بشأن الأعمال المتعلقة بضمان الجودة على الصعيدين الوطني والدولي. ودعا الرئيس والأمانة أعضاء فريق الخبراء إلى مواصلة تقديم معلومات جديدة، بشكل دائم، كلما توافرت، وتوفير وصلات ووثائق إضافية بشأن الأعمال المتعلقة بضمان الجودة على الصعيدين الدولي والوطني بحيث تدرج على الموقع الشبكي. وقامت شعبة الإحصاءات بجمع المعلومات عن بلدان ومنظمات أخرى من الإنترنت ونشرها وهي تسعى إلى البحث بانتظام عن معلومات محدثة. وتتاح المعلومات عن المراجع الموضوعة على الصعيدين الوطني والدولي عن جودة البيانات، مرتبة حسب البلد أو المنظمة، على الموقع الشبكي للأطر[1]. وسيشكل تحديث المراجع والوصلات المتعلقة بالجودة الواردة في الموقع في المستقبل جزءا من برنامج عمل شعبة الإحصاء.

هاء – مسرد المصطلحات المتعلقة بالجودة

١٦ – قام فريق الخبراء بتجميع مسرد متاح على شبكة الإنترنت للمصطلحات المتعلقة بالجودة، كان مصدره الرئيسي المسرد الموحد للبيانات الفوقية الخاص بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، الذي شاركت منظمات دولية في وضعه. وبما أن المسرد الموحد للبيانات الفوقية الخاص بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية يشكل معيارا عالميا متفقا عليه، أعطيت الأفضلية لتعاريفه في الحالات التي توافرت فيها عدة تعاريف لنفس المصطلح. وبالإضافة إلى تعريف كل مصطلح، يتضمن مسرد الأطر الوطنية لضمان الجودة معلومات في حقل ''السياق''، كلما كان ذلك ممكنا، بحيث تقدم توضيحات إضافية أو غير ذلك من المعلومات المفيدة التي يمكن أن تسهم في تفسير المفاهيم. ويرد أيضا مصدر التعريف ووصلة إلكترونية تحيل إليه، عند توافرهما. ويمكن الاطلاع على المسرد على الموقع الشبكي للأطر[1].

١٧ – والمصطلحات الواردة في مسرد الأطر الوطنية لضمان الجودة هي أساسا تلك التي تظهر في النموذج والمبادئ التوجيهية، وخصوصا تلك التي تذكر في موضوعات الأطر الوطنية لضمان الجودة، أو تتصل اتصالا مباشرا بها. وتغطية المسرد للمصطلحات ليست شاملة، ولا يقصد منها أن تكون كذلك. وستواصل شعبة الإحصاءات تحديث المسرد عندما تقدم أو تحدد معلومات إضافية جديدة وذات صلة.

واو – التحديات في المستقبل

١٨ – استلزمت إحدى المسائل التي أثارتها اللجنة الإحصائية ''تحديد الممارسات التي تشكل المعايير الدنيا المستصوبة''. وبعد أن ناقش فريق الخبراء هذا الموضوع، توصل إلى استنتاج مفاده أن تحديد ''المعايير الدنيا'' أمر سابق لأوانه. وتختلف الترتيبات المؤسسية للبلدان وخبراتها لدرجة أنها لا تتيح تقديم توصيات ذات مغزى في هذا الوقت. ويعد القيام بعملية أساسية لمواءمة الأدوات، وحتى اللغة، شرطا مسبقا. وبالتالي، ركز فريق الخبراء عمله على وضع نموذج الإطار الموحد والأدوات الموصوفة أعلاه. ويعقد الأمل على أن يؤدي هذا إلى تمكين البلدان من الشروع في عملية مواءمة الممارسات.

١٩ – وبالمثل، اعتُبر أن وضع مؤشرات عملية للجودة قابلة للقياس أمر غير مجد في هذه المرحلة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الأسئلة الداعمة التفصيلية الواردة في المبادئ التوجيهية تتيح بالفعل إجراء وصف نوعي شامل لدرجة جودة عملية إحصائية أو منتج إحصائي ما.

٢٠ – وأخيرا، يشكل وضع مواد تدريبية محددة تستند إلى الأدوات التي وضعت ووصفت أعلاه تحديا في المستقبل القريب. ويمكن لهذه العملية الاستفادة من المواد المتوافرة حاليا على الصعيدين الوطني والدولي، وينبغي لها ذلك. وستشكل القائمة الشاملة بالمواد الواردة في موقع الأمم المتحدة الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة نقطة انطلاق قيمة. ومن الناحية العملية، يتواصل تشجيع الدول الأعضاء على تقاسم الوثائق والخبرات الوطنية بأكبر قدر ممكن من السخاء.

رابعا – التشاور العالمي فيما يتعلق بنموذج الأطر الوطنية لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية الناظمة لها

٢١ – بعد الإنجاز الأولي لعمل فريق الخبراء، في أعقاب الاجتماع الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بدأت عملية تشاور عالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لطلب تعليقات وملاحظات من كبار مديري المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية بغية مساعدة فريق الخبراء على وضع الصيغة النهائية للوثائق التي ستقدم إلى اللجنة الإحصائية. وقد نشرت على الموقع الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة وثيقة نجمت عن التشاور العالمي تتضمن النموذج العام للأطر الوطنية لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المرافقة له، وقائمة الأدوات والمراجع، ومخطط تناظر تفصيليا يوضح العلاقات المتقابلة مع أطر الجودة القائمة، أي إطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي، والمدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، وإطار ضمان الجودة لهيئة الإحصاءات الكندية، ومقترح

وضع هيكل للمدونة الإقليمية للممارسات الإحصائية السليمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينشر على الموقع الشبكي كذلك المسرد المتاح على شبكة الإنترنت وقائمة بالمراجع والوصلات الإلكترونية المتعلقة بالجودة التي وضعت على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٢ - وقام ستة وعشرون بلدا بإرسال تعليقات خلال جولة التشاور العالمي. وأعربت بلدان كثيرة صراحة عن امتنانها لفريق الخبراء لتصديه لهذه القضية الهامة. وشددت على أن ذلك أتاح فرصة لإجراء هذه العملية المفيدة، باعتبار أن بلدانا كثيرة بصدد وضع الأطر الخاصة بها. ولاحظ المعلقون بارتياح خاص أن فريق الخبراء جعل الارتباطات بالأطر القائمة واضحة وشفافة جدا. وقدم عدد من التعليقات والمقترحات التقنية التفصيلية التي أخذها فريق الخبراء بعين الاعتبار في وقت كتابة هذا التقرير. وعلقت بعض الدول على عمل فريق الخبراء فأشارت إلى أنه ربما تكون هناك حاجة إلى عمل إضافي، ولا سيما بشأن تقديم مبادئ توجيهية عملية للبلدان، يمكن أن تكون في شكل دليل، فيما يتعلق بتنفيذ الإطار الوطني لضمان الجودة. وستبين وثيقة المعلومات الأساسية التي ستقدم إلى اللجنة الإحصائية مراعاة التعليقات التي وردت خلال عملية التشاور العالمية.

خامسا - نقاط للمناقشة

٢٣ - تُدعى اللجنة الإحصائية إلى استعراض وإقرار النموذج العام للأطر الوطنية لضمان الجودة والإعراب عن آرائها بشأن قيمة النموذج بالنسبة للبلدان التي تختار استخدامه كأداة لصياغة وتفعيل الأطر الوطنية لضمان الجودة الخاصة بها. وتدعى اللجنة أيضا إلى التعليق على المبادئ التوجيهية والمسرد، ومخطط التناظر والأدوات والمراجع، وموقع الأمم المتحدة الشبكي للأطر الوطنية لضمان الجودة، وتقديم توجيهات بشأن الاتجاهات الممكنة في المستقبل.

المرفق الأول

نموذج عام للإطار الوطني لضمان الجودة على النحو الذي وضعه فيه فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

١ – سياق الجودة

١ (أ) – الظروف والقضايا الرئيسية التي تنشأ عنها الحاجة إلى إدارة الجودة

١ (ب) – الفوائد والتحديات

١ (ج) – العلاقة مع السياسات والاستراتيجيات والأطر التي تعتمدها وكالات إحصائية أخرى وتطورها مع مرور الزمن

٢ – مفاهيم الجودة وأطرها

٢ (أ) – المفاهيم والمصطلحات

٢ (ب) – مخطط تناظر الأطر القائمة

٣ – المبادئ التوجيهية لضمان الجودة

٣ (أ) – **إدارة النظام الإحصائي**

١ – تنسيق النظام الإحصائي الوطني

٢ – إدارة العلاقات مع مستعملي البيانات ومقدمي البيانات

٣ – إدارة المعايير الإحصائية

٣ (ب) – **إدارة البيئة المؤسسية**

٤ – ضمان الاستقلالية المهنية

٥ – ضمان الحياد والموضوعية

٦ – ضمان الشفافية

٧ – ضمان سرية الإحصاءات وأمنها

٨ – ضمان الالتزام بالجودة

٩ – ضمان كفاية الموارد

٣ (ج) – **إدارة العمليات الإحصائية**

١٠ – ضمان السلامة المنهجية

١١ – ضمان فعالية التكلفة

١٢ – ضمان سلامة التنفيذ

١٣ – إدارة العبء الواقع على المجيب

٣ (د) – إدارة النواتج الإحصائية

١٤ – ضمان الأهمية

١٥ – ضمان الدقة والموثوقية

١٦ – ضمان حسن التوقيت والتقيد بالمواعيد

١٧ – ضمان إمكانية الحصول على الإحصاءات ووضوحها

١٨ – ضمان الاتساق والقابلية للمقارنة

١٩ – إدارة البيانات الفوقية

٤ – تقييم الجودة والإبلاغ

٤ (أ) – قياس جودة المنتجات والعمليات: استعمال مؤشرات الجودة وأهداف الجودة ومتغيرات العمليات وأوصافها

٤ (ب) – الإبلاغ بشأن الجودة: تقارير الجودة

٤ (ج) – الحصول على ملاحظات من المستعملين

٤ (د) – إجراء التقييمات؛ والوسم والتصديق

٤ (هـ) – ضمان التحسين المستمر للنوعية

٥ – أطر الجودة وأطر الإدارة الأخرى

٥ (أ) – إدارة الأداء

٥ (ب) – إدارة الموارد

٥ (ج) – المعايير الأخلاقية

٥ (د) – التحسين المستمر

٥ (هـ) – الإدارة

المرفق الثاني

مخطط موجز تناظر النموذج العام للإطار الوطني لضمان الجودة (الجزء ٣) مع الأطر القائمة

العلاقات المتقابلة بين النموذج العام للإطار الوطني لضمان الجودة والمدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء وإطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي ومقترح وضع هيكل المدونة الإقليمية للممارسات الإحصائية السليمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإطار ضمان الجودة لهيئة الإحصاءات الكندية

النموذج العام للإطار الوطني لضمان الجودة	المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء	إطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي	مدونة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للممارسات الإحصائية السليمة	إطار ضمان الجودة لهيئة الإحصاءات الكندية
٣ (أ) – إدارة النظام الإحصائي				
١ – تنسيق النظام الإحصائي الوطني	٢–١ ٢–٢ ٢–٣ ٣–٣ ٤–٣	٠–١–١ ٠–١–٢	٢–١ ٢–٢ ٢–٣ ٢–٣ ٢–٤	٣–١ ٣–٢ ٣–٣	٢
٢ – إدارة العلاقات مع مستعملي البيانات ومقدمي البيانات	٢–٣ ٢–٧ ٩–١ ٩–٢ ٩–٣ ٩–٤ ٩–٥	٥–٣–١	٢–٤ ٣–٣		١
٣ – إدارة المعايير الإحصائية	٧–١ ٧–٢ ١٠–٤ ١٤–٣ ١٥–٥	٣–١–٢			١١
٣ (ب) – إدارة البيئة المؤسسية					
٤ – ضمان الاستقلالية المهنية	١–١ ١–٢ ١–٣ ١–٤	١–١–٢ ١–١–٣	١–١ ١–٢ ١–٣ ١–٤	١–٥ ١–٦ ١–٧	١٢

النموذج العام للإطار الوطني لضمان الجودة	المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء		إطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي	مدونة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للممارسات الإحصائية السليمة		إطار ضمان الجودة لهيئة الإحصاءات الكندية
٥ – ضمان الحياد والموضوعية	٦-١	٦-٥	١-١-١	٧-١		١٢
	٦-٢	٦-٦		٧-٣		
	٦-٣	٦-٧		٧-٤		
	٦-٤	٦-٨		٧-٥		
٦ – ضمان الشفافية	٦-٣		١-٢-١	٧-١		١٢
	٦-٤		٢-٢-١	٧-٢		
	٦-٥		٣-٢-١	١٠-٥		
	٦-٦		٤-٢-١	١٥-٣		
	٦-٨					
٧ – ضمان سرية الإحصاءات وأمنها	٥-١	٥-٤	٠-١-٣	٤-١	٤-٥	١٢
	٥-٢	٥-٥		٤-٢	٤-٦	
	٥-٣	٥-٦		٤-٣	٤-٧	
				٤-٤		
٨ – ضمان الالتزام بالجودة	٤-١		٠-٤-١	٦-١	٦-٥	١٢
	٤-٢		٠-٤-٢	٦-٢	٨-١	
	٤-٣		٠-٤-٣	٦-٣	٨-٢	
	٤-٤			٦-٤	٨-٣	
٩ – ضمان كفاية الموارد	٣-١		٠-٢-١	٥-١		١٢
	٣-٢			٥-٢		
	٣-٣			٥-٣		
	٣-٤			٥-٤		
٣ (ج) – إدارة العمليات الإحصائية						
١٠ – ضمان السلامة المنهجية	٧-١	٧-٧	٢-١	٩-١		٤
	٧-٢	٨-٢	٢-٢	٩-٢		١١
	٧-٣	٨-٣	٢-٣	٩-٣		
	٧-٤	٨-٤	٢-٤	٩-٤		
	٧-٥	٨-٥		٩-٥		
	٧-٦	٨-٦				
١١ – ضمان فعالية التكلفة	١٠-١		٠-٢-٢	١٢-١		
	١٠-٢			١٢-٢		
	١٠-٣			١٢-٣		
	١٠-٤			١٢-٤		
١٢ – ضمان سلامة التنفيذ	٨-١	٨-٥	٣-١-١	١٠-١	١٠-٤	
	٨-٢	٨-٧	٣-٣-١	١٠-٢	١٠-٥	
	٨-٣	٨-٨	٣-٣-٢	١٠-٣	١٠-٦	
	٨-٤	٨-٩				

النموذج العام للإطار الوطني لضمان الجودة	المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء		إطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي	مدونة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للممارسات الإحصائية السليمة		إطار ضمان الجودة لهيئة الإحصاءات الكندية
١٣ - إدارة العبء الواقع على المجيب	٨-٧	٩-٣	٠-١-٤	١١-١	١١-٤	١٠
	٨-٨	٩-٤		١١-٢	١١-٥	
	٨-٩	٩-٥		١١-٣		
	٩-١	٩-٦				
	٩-٢					
٣ (د) - إدارة النواتج الإحصائية						
١٤ - ضمان الأهمية	١١-١		٠-٣-١	١٣-١		٣
	١١-٢			١٣-٢		
	١١-٣			١٣-٣		
				١٣-٤		
١٥ - ضمان الدقة والموثوقية	٨-٦		٣-٢-١	١٠-٥	١٤-٤	٤
	١٢-١		٣-٤-١	١٤-١	١٤-٥	
	١٢-٢		٣-٤-٢	١٤-٢		
	١٢-٣		٣-٤-٣	١٤-٣		
١٦ - ضمان حسن التوقيت والتقيد بالمواعيد	١٣-١		٣-١-٣	١٥-١		٥
	١٣-٢		٤-١-١	١٥-٢		
	١٣-٣		٤-١-٢	١٥-٣		
	١٣-٤		٥-١-٣	١٥-٤		
	١٣-٥			١٥-٥		
١٧ - ضمان إمكانية الحصول على الإحصاءات ووضوحها	١٥-١	١٥-٥	٥-١-١	٦-٣	١٧-٣	٦
	١٥-٢	١٥-٦	٥-١-٢	٧-٤	١٧-٤	٧
	١٥-٣	١٥-٧	٥-١-٤	٧-٥	١٧-٥	
	١٥-٤		٥-١-٥	١٧-١	١٧-٦	
				١٧-٢	١٧-٧	
١٨ - ضمان الاتساق والقابلية للمقارنة	١٤-١		٤-٢-١	١٦-١		٨
	١٤-٢		٤-٢-٢	١٦-٢		
	١٤-٣		٤-٢-٣	١٦-٣		
	١٤-٤			١٤-٤		
	١٤-٥					
١٩ - إدارة البيانات الفوقية	١٥-١					١٣
	١٥-٥					